

هل «الحقوق» قضية؟

لا تكتفي ثيمة «حقوق الإنسان» بأن تستفز الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج وحسب، ولكنها تواصل إثارتها للجدل عندما يعترض الناس، بسطاء الناس وعامتهم، الخوف منها ومن الجھول الذي يقف وراءها. لم ذلك؟ هل الأمر حقاً إلى هذه الدرجة من الخطر؟ كيف تتحول فكرة نبيلة كالمطالبية بالحقوق إلى شيء مخيف، يهابه الناس ويتجنبون الحديث عنه؟ هل المسألة مرتبطة بـ «ذات» الفكرة أم بتاريخ تطورها وتاريخ علاقتها بالسياسة، السياسة عموماً، والسياسة التي تمارس بشكل أكثر تحديداً في منطقتنا؟ هل هذا الخوف عارض، عابر، أني، بسبب تخويف الأنظمة أم هو خوف متجدد، متصل بعوامل أكثر عمقاً من الفكرة بذاتها؟

البدهييات

إذا كان صحيحاً أن بني البشر نادراً ما يتفوق بالجديد من الأفكار، فإنه من الصحيح أيضاً أنهم يمكن أن يتعلموا من تجارب الشعوب والدول التي أمنت بمنظومة هذه الحقوق، وسيلتها على شكل قوانين وتشريعات نازمة وحافظت لكرامة الإنسان وأمان مماشه. لذا، فالإنسان يملك مقدرة هائلة على تبني الأفكار ذات الفائدة المشتركة للإنسانية، خاصة أن هذه الأفكار متصلة ومرتكزة على المنظومة الأخلاقية ذاتها التي لا يختلف على جدارتها واحتياج البشر لها بوصفها التوازن المعلوم والمُجرب للإنسان، لفهم وجوده وعلاقته بوجود الآخرين معه. نحن نحتاج الحرية والعدالة والمساواة لا لأن شعوباً كثيرة ناضلت لأجلها، ودفعت في سبيل ضمانها الغالي والنفيس، ولا لأن اللغة الأعلى صوتاً اليوم في عالم الإعلام، والسياسة، والأكاديميا، والفن، والتجارة، والاتصال الدولي.. هي لغة تستخدم هذه الكلمات (وإن بشكل غير بريء تماماً ومشوش في غالب الأحيان)؛ نحن نحتاج لكل ذلك لأجل حياة كريمة تضمن للإنسان العيش بسهولة ويسر أيضاً. لأجل ألا يحتكر فرد أو قلة صغيرة من الأفراد مصادم بقية الناس، يسيطر ويتحكم بتفاصيل حياته وفرص مآلهم وأحلامهم وفق تقلبات المزاج ورغبات الهوى.

لم تعد ثمة حاجة، اليوم على الأقل، لإقناع سيّاد سمك على سواحل عُمان بأن التعليم حق يستحقه أطفاله، كما أننا لا نحتاج لأدنى جهد لأجل أن يتفق معنا راعي إبل في سهوب نجران في مسألة ضرورية، ولها محوريتها في الحياة كالحق في العمل وبحرية تامّة. هكذا، ويكل بساطة، لا يحتاج الإنسان، أي إنسان، لأي حملات منظمة، سواء داخل الجغرافيا التي اتفق على أنها وطنه، أو خارج هذا الاتفاق الجغرافي، ولا ينتظر من أحد لكي يقول له بأن بدهييات كالحق في التعبير والتفكير والإيمان لا تحتاج لأن تأخذ إنثاً من جهاز مركزي موجود في مكان ما ليمارس هذه الحقوق ويختبر قدراته الذهنية والجسدية عند فعله لها، وبالتالي، ومن خلالها، يشعر بأنه بخير ويمتلئ على أديميته الطبيعية.

السلطة وليس المبدأ

بيد أن المسألة هنا لا علاقة لها بالرغبة والأمنية البدائية، ولا بمصوافة الحقوق والواجبات التي تنطق عليها أية جماعة بشرية صغيرة في العالم أو كبيرة، دولة أو منظمة تجمع تحت مظلتها مجموعة من الدول، بقدر ما للمسألة اختصاص منمنح بالسلطة، السلطة بكل أنواعها ومستوياتها؛ الاجتماعية والدينية والسياسية.

لعل مفهوم ميشيل فوكو للسلطة بمقدوره أن يسعفنا هنا لمقاربة أثر السلطة المميّج والمُخيف على دواخل البشر، فهو يرى بأن «السلطة ليست مؤسسة، كما أنها ليست قوة معينة وهبت للبعض؛ إنه الاسم الذي نطلقه على وضعية إستراتيجية معقدة في مجتمع معين»، الكل ساهم في نسج شباكها حتى غدت عانقا يحول دون الإنسان وتطور وعيه بحقوقه وممارستها بكل يسر وسلام.. السلطة التي نستخدمها على أطفالنا عندما يخالفوننا في أمر لا يتناسب ورغباتنا، السلطة التي نتلذذ بفعالها على موظف بسيط في مصلحة عمومية في أقصى قرية في البلاد.. السلطة التي نستخدمها لإقصاء فريق كرة أو لعبة شعبية للحي الجاور على المشاركة في دورة مهملة من التاريخ والأنظار.. السلطة التي تُسيّر مشايخ طائفة أو مذهب أو قبيلة ما لتهميش بقية الطوائف والأذهب والقبائل. هذا النوع من السلطة الذي يتعايش معنا يومياً، هذا الصنف الذي تُربيه ويتناسل برياقتنا حتى يغدو نظاماً مُحكّم البنيان، يتصاعد ويتضخم في الحجم، والقوة، والانتشار، والتأثير، يصيغ الدولة بصيغته، يُنه في قوانيننا وتشريعاتنا وأحوالنا الشخصية.. من هذا النوع البسيط، غير المحسوس جداً، يبدا المشكل الإنساني في وجه الوعي بالحقوق.

الداخل وضغطه

منذ منتصف الخمسينيات، على الأقل منذ أن أصبح النفط العصا الغليظة التي تتكئ عليها الأنظمة الحاكمة، رأينا كيف أمكن للإنسان في المنطقة، وبشكل فصيح ومثير للدهشة، التنازل عن استقلاله الفردي، وبالتالي عن حريته، في سبيل أن تقوم السلطات بأدوار أساسية لتسيير وتيسير حياته، تسييراً يكفل الاستدامة وتيسيراً يضمن الكرامة بحسب ما يفهم ويأمل. غير أنه اكتشف بعد خمسين سنة من ذلك التنازل المفتوح، وعلى بياض، أنها – أي تلك السلطات – حولته إلى أداة استعباد لها، بدلا من أن تكون أدوات تحرر واستقرار له.

كل شيء بسيط تم ربطه بسلطة مركزية ما؛ من البلاد حتى الوفاة. لا يعترف بك كإنسان كامل الأهلية إلا بورقة «شهادة الميلاد»، وهذه الورقة بالذات هي ما تُبنى عليها كامل أهليّتك: جواز سفرك، بطاقة هويتك «الوطنية» أو جنسيتك، بيت تسكن فيه، فرصة لتتعلم القراءة والكتابة، مشفى لتعالج ما دامك من أمراض وحوادث، عمل بسيط، باب رزق يسير يفكك عن حاجة الناس، وهكذا... فإنت لا أحد بدون هذه الأوراق. قيمتك محل نظر وتقدير، وجودك محل أخذ ورد، من يقرر هذه القيمة؛ سلطة مركزية واحدة، والتي «لم تعد أوراقا شكلية بل مادة للتمييز» على حد قول حنة أرنت: تمييز اجتماعي

وسياسي واقتصادي. هذا ليس على الدور الوظيفي الذي تقدمه الاعتراض هنا لئلا يسيء على الدور الوظيفي الذي تقدمه هذه الأوراق في حصر وتنظيم حركة الأنفس وتفاعلاتها اليومية في الحياة، بل على تحولها (الأوراق البيوتية) إلى أدوات تعذيب وعقاب والاستئصال تمارسه السلطات الخليجية اليوم، ويكل برود بحق الناس المُختلف معهم من مواطنها كسحب الجنسية، الخنح من السفر، ناهيك عن الإهمال المتقصّد لفضايا الأشخاص عديمي الجنسية، الذين يتزايد عددهم وتعمق في داخل أجيالهم أكوام من الكراهية جراء النكد والحرمان.

المتفقد بدوره لم يسلم من أهلية سلطوية. انتقل من كونه شائناً خاصاً، حميمياً يوفر للإنسان أمناً وسكناً روحياً، غير مكترث لكاسب عامّة، وتوازئات جموعية

1 | 15

الإنهالك، كالعادة في الحروب الأهلية، يوفر أجواء للسلام، وهو ما يبدو مطروحاً اليوم في السودان. وعن مصير «محطة بغداد» العريقة في حلب.. مشاهد من حال سكانها الحاليين.

هل كردستان العراق جنة كما يقال؟ الإقليم «المستقل» يعيش على المركز، بينما ينفرد عقد توافقاته، والسلطة في مصر تتدبر البكالوريا: تخبط وارتجال. وفي «الزاوية الحمراء» الرئيس والإعلام.



كاطم حيدر - العراق

متغيرة، فإذا به يتحول إلى مؤسسة. هذه المؤسسة تراقب وتبث رؤية أحادية، جامدة، جاهزة، موجهة لعقول الناس، متحكمة بوعود النعيم وإنذارات الجحيم. أنتج كل ذلك خطاباً متسلطاً، يرفض الفرادنية، بل ويشيطنها، يفرض المصالية على العقول، وقدرتها على فهم العلاقة بين الخلق والخالق، حتى غدت الدولة (بفهم الحكومة هنا) تُبَرر لأجهزتها التدخل في مسائل الضمير، ومن الباب الواسع، ربما خوفاً من يقظته، وربما حرصاً على ترويضه.

الأسرة، ومن ورائها القبيلة، هي أيضاً تم ربطها وربطاً مُحكماً بالسلطة المركزية. تدور في فلكها، ولا تكاد تقيم لنفسها وزناً وقيمة بدون القيمة التي تسيبها السلطة عليها. تمت إعادة إنتاج مفهوم جديد للقبيلة والقبيلية، مفهوم يركز على النواج للسلطة، لا الوفاء للوطن وجاعته الممتلئة في المواطنين.

هل كردستان العراق جنة كما يقال؟ الإقليم «المستقل» يعيش على المركز، بينما ينفرد عقد توافقاته، والسلطة في مصر تتدبر البكالوريا: تخبط وارتجال. وفي «الزاوية الحمراء» الرئيس والإعلام.

هل كردستان العراق جنة كما يقال؟ الإقليم «المستقل» يعيش على المركز، بينما ينفرد عقد توافقاته، والسلطة في مصر تتدبر البكالوريا: تخبط وارتجال. وفي «الزاوية الحمراء» الرئيس والإعلام.

تطبيع القمع: في وظائف إشارك المجتمع في ممارسات السلطة.. استحضار تجربة الأوجنتين ومقارنة مع ما يجري في مصر. وفي المدونات، شقيقة ماهينور المصري تروي شروط سجنها الربعة.

هل كردستان العراق جنة كما يقال؟ الإقليم «المستقل» يعيش على المركز، بينما ينفرد عقد توافقاته، والسلطة في مصر تتدبر البكالوريا: تخبط وارتجال. وفي «الزاوية الحمراء» الرئيس والإعلام.

المبسط والعميق والذي يربط وعي الفرد بمنظومة الأخلاق الإنسانية الكلية.

هذا الفرد، كذلك، واقع تحت تأثير خطاب إعلامي يُخيفه من الاقتراب من ثيمة «حقوق الإنسان» بل ويربطها بكل خراب حلّ بدول الجوار. كما أن عقله مستعد لقبول نظريات الزاامرة التي تحاك ضده وضد دينه ومذهبه وطاقافته وعرقه ووطنه، وقائمة التخويف هذه تبدأ ولا تنتهي.

هذا الفرد، أيضاً، لا يستطيع التصريح بالمطالبية بهذه الحقوق ويصوت مسموع ومنظم. لا لأنه غير واع بها، ولا لأنه غير محتاج لها بالضرورة، بل لأنه لا يأمن غضب حكومته، وعواقب تصنيفه من طرفها كمنائٍ لها ولخططاتها المستقبلية «الخيرة» بالضرورة. ولا يستطيع أن يطلب من نقابته، إن وجدت، أن تعلن موقفاً صريحاً من ذلك. وبالطبع لا وجود لحزب ينوب عنه في هذه المطالب في البرلمان، كما أنه لا يستطيع أن يتظاهر أو يعتمس بلبين موقفه هذا، لأن هذا الفعل – التظاهر والتجمع وقيل ذلك العمل الحزبي – مُجرّم بالقانون.

الخارج ليس بالضرورة، كما أن الداخل ليس مُزهِماً بالملق. لم تكن الدول الاستعمارية الكبرى يوماً ذات سجل مشرف في حقوق الإنسان. حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا كانت وما زالت من أكثر دول العالم استغلالاً للبشر وانتهاكاً لحقوقهم ونهياً لنزواتهم وآمالهم وأحلامهم. بيد أن ذلك لم يمنح الإنسان الفرد في هذه الدول من تأسيس هيئات إنسانية سمعت إلى خير أناس كثر على هذه الأرض. بدأوا في نفاهم الداخلي وتعهدوا بمبادئهم بالعناية حتى تجاوزوا الأمن والبسيط لفكرة حقوقه إيماناً منهم بأن الإنسان قيمة وجودية بذاته وليس مسألة حدودية. من هذه النقطة على وجه الخصوص يكتبسب

سؤال «الحقوق» راهنيته في قلب المشهد الخليجي.

الحقوق قضية تستحق اهتمام الإنسان في الخليج اليوم، ليست ترافاً بل حاجة، ليست عمالة مع الخارج بل ضرورة لإنسان الداخل. الصورة الذهنية عن دول الخليج في خيال العرب والعالم: موشاة بالنفط والرفاه والوفرة، هذه الصورة ليست صحيحة، بمطلقها على الأقل.

السجون مليئة بشباب لم يحصلوا سلاحاً ولم يدعوا إلى عنف. الحاكم تضج بإقضايا المدعي فيها الحكومات والمدعى عليهم مواطنون، جرمهم أنهم كتبوا مشاعرهم وروّاهم في تغريدة أو كلمة أو صورة في وسائل التواصل الاجتماعي.

السلطات في الخليج اليوم لا تتوانى عن ممارسة العنف (المادي والمعنوي) بحق كل من يخالفها في الرأي. هناك: إقصاء لراي العلم وعدم احترامه، عمال تهضم أجورهم ويهدر عرقهم، نساء يعانين من تمييز، أطفال يفتقدون الرعاية الآمنة، بعضهم سجناء سياسيون (وأطفال). أجيال من الشباب تعهد طاقاتها بمستويات هزيلة من التعليم، أصول لنزوات طبيعية تنهب من قبل من ييدهم القرار دون حساب أو مراقبة. تراجع ثقافة النقد ورعاية الإبداع الحر، في مقابل شيوع ثقافة الأسفلت التي تؤمن بالخرافة والـ «بنيفيات» التي تُطمئن للطقوس المفروضة وفقاً لقرالِب الطاعة والولاء والسكوت.

سؤال الحقن ضرورة لإعادة التفكير في مركزية الإنسان من كل ما يجري من حوله، لأن الإنسان قيمة عليا في ذاته.

سعيد سلطان الهاشمي

باحث من عُمان

نهضة طنجة: تنافر إيقاع الحجر والبشر

في رواق معهد إسباني بطنجة معرض صور من تاريخ المدينة، أفيشات أفلام قديمة تحمل اسم طنجة وصور لزيارة الإمبراطور الألماني غيوم الثاني سنة 1905، حين كان بأبل أن تكون له حصة في احتلال المغرب.. طنجة محظوظة، دخلها الأجانب مبكرا وصنعوا لها تاريخا بصريا صمد للزمن. يتبدد التاريخ الشفوي فيتحول أو ينفرض، بينما يحفظ الأرشيف الصور التاريخ بأمانه. وحيث يعبق التاريخ بأني السياح، وحيث يأتي الصياد يتجمع التجار قنصير الفضاءات مريحة وبهيجة وموحية للمغاربة بنمط حياة بلمسة أوروبية في بلدهم.. وهكذا يصير الحاضر أكثر قوة وجمالاً من الماضي.

في حاضر طنجة يمكن للسائح أن يلُمع حذاءه ويمشي به يوميا طيلة أسبوع من دون أن يعلوه الحشاشين. هذا في قلب المدينة حيث يلتقط الأتف الشمام رائحة التبغير من النوع الجيد، أما في ضواحي طنجة فهناك رافعات مثل أذرع هرقل وآلاف الجرافات البرتقالية والصفراء الفاخرة تدك الأرض تبني قطار وجسوراً تمتد مئات الأمتار.. مرحبا بكم في جنوب طنجة.

إيقاع التغيير السريع

في شرق المدينة يتغير المشهد، هناك سفن وميناء وأفق مفتوح على التجارة العالمية. في ملتي بحار العالم، بدأ العمل في «ميناء طنجة المتوسط»، في 2007، وهو بصنفي في المرتبة 46 عالمياً ويتوقع أن يدخل ضمن العشرين الأول قريبا... تراسو به سفن يزيد طولها عن أربعمئة متر ويستقبل أكثر من ثلاثة ملايين حاوية سنويا. ثم صار هذا غير كاف، فتم إنشاء ميناء طنجة المتوسط اثنين وشرع في تشغيلة في 2015، وهو يتسع لأكثر من ثمانية ملايين حاوية، ليربط المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، ومنه تأتي السفن القادمة من الخليج والبحر الأحمر محملة بثمانين بالمئة من نفط العرب وإيران.

يبعد الميناء عن طنجة نصف ساعة على الطريق السياي، ويبعد ثلاث ساعات ونصف ساعة عن الدار البيضاء، والأهم أن الميناء يبعد أربعة عشر كيلومترا عن أوروبا، ويمكن للسفن الوصول إلى نيويورك في عشرة أيام وللصين في عشرين يوما. يستقبل الميناء حاليا ملايين المهاجرين المغاربة الذين يضحون في الاقتصاد الوطني سبعة مليارات دولار سنويا. في الميناء، يتم بسرعة شديدة تحميل أو تفريغ النفط والقمح والسيارات مباشرة في عربات القطار أما لتنقلها لداخل المغرب، والعكس. يصل الركاب بالقطار ويركبون السفن نحو أوروبا.. أحيانا يعبر أكثر من ثلاثين ألف شخص ليلا ونهاراً. السرعة وتجنب الإختناك هنا كلمة السر... وهذه حسابات لوجستية واستراتيجية يقدرها التجار.

لميناء شركات مع موانئ في شرق آسيا حيث مستقبل العالم، وهو محاط بمناطق صناعية عملاقة ومنطقة تجارية حرة و يوفر آلاف المكاتب للشركات التي تود الاستثمار. لذلك تفتح هنا

الشركات الصينية فروعاً لها لتصدر بسهولة للسوق الأوروبية.

للتكايد بالزقّام أن هذه دولة تصنع لا دولة متأولة (أي إعادة تدوير)، فقد بلغت صادرات قطع غيار الطائرات ملياري دولار بينما يشغل معمل رينو – نيسان طنجة أكثر من ستة آلاف شخص وتصل معاملته إلى خمسة مليارات دولار، وقد أنتج 400 ألف سيارة في ثلاث سنوات، وفي 2015 صار ينتج يوميا 800 سيارة.

طنجة مدينة تفتح وهي بوابة المغرب على العالم. ووفق دستور 2011 فهي اندرجت ضمن تقسيم جهوي له بعد جغرافيا أكثر وبعد قبلي أقل، بهدف جميع الشمال في جهة واحدة، ففي كل التقسيمات الجهوية السابقة الشمال المغرب جرى فصل الريف العنيد والتقليدي عن طنجة الفتوحة. منطقة الريف، حيث قاد عبد الكريم الخطابي ثورة مجهضة. ولهذه الوحدة دلالة سياسية تتعلق بتكامل الشمام عوض تنافرها. سترجر المناطق المتفتحة المناطق المحافظة خلفها بسرعة قطار. في 2018 سينطلق قطار فائق السرعة يربط طنجة بالدار البيضاء مروراً بالرباط العاصمة، وستسود سرعة انتقال البشر بسرعة ثلاثمئة وعشرين كيلومترا في الساعة. ورش طنجة الكبرى هو علاج لانحياس الدار البيضاء منذ عام 2000، ويفضل القطار السريع سيستغرق التنقل بين طنجة والدار البيضاء ساعتين. هكذا تنصير طنجة في الدار البيضاء، ينتظر أن ينقل القطار السريع ستة ملايين شخص سنويا. حاليا يمكن لفئة عزباء، أن تهاجر لطنجة وتعمل وتسكن وحدها من دون مشاكل، رغم سيادة النظرة الذكورية الرافضة. وقد تعزز وضع النساء بقرار ملكي لا مجتمعي. التطور الذي حصل في مدن مغربية كثيرة في أربعين سنة يتحقق في طنجة خلال عشر سنوات. هذا زخم عمراني لقطب اقتصادي قادر على رفع التحدي مع استثمارات كبيرة وتركيز شديد على البنى التحتية. تتقدم المدينة في كل الاتجاهات، تتمدد في البحر بفضل الميناء العملاق. تجري هندسة الجبال لنح اختناق المدينة. وحاليا يقضي الملك وقتا طويلا في طنجة، يراقب بنفسه لتجاوز احتياسات البيروقراطية ولتسريع الإنجاز. كان الحسن الثاني يعيش المدن الداخلية مثل مراكش وفاس ويقضي فيها وقتا كثيرا، بينما يعيش محمد السادس المدن الشاطئية.

ولكن ماذا عن الاجتماع؟

الناس في طنجة مذهبون مما يجري حولهم، يقولون «طنجة في عهد محمد السادس هي أرض تنبت عمارات». في المواقف، هناك ملاحظة للنح اللبني، للمدينة الصغيرة التي فيها غرباء قلة وهم غريبون في القلب، ومرأب متبجح بالحاضر وبالتوسع الكلسح. حاليا تستيق الدولة الطلب على السكن بسرعة كبيرة، تعطى التراخيص بسرعة وتنهض أحياء كاملة دفعة واحدة فيها مدارس وينوك ومراكز شرطة. يرتفع عدد السكان بسبب الهجرة من المدن الداخلية الصغيرة ومن البوادي وليس بسبب الولادات.

محمد بنعزیز

كاتب وسينمائي من المغرب

اللعبرة

لا شمامة في الموت، بالتأكيد. وموت أحمد الجليبي تنطق عليه تلك القاعدة الأخلاقية الأساسية: تتوقف مراعاة حرمة الموت عند هذا الحد الذي لا يمحو سيرة الراء، أيا كان، بل لعله يستحضرها بكل القوة المناسبة للحدث. فالإنسان الفاني (ولكن البشر نساؤون) هو محصنة مساره (الخاطف)، وهو ليس إلا ما يتركه وراءه في نهاية المطاف، حيث لا مال ينفق ولا شهرة ولا.. خزّ عبثلا، ولله أن يقرر ما إذا كان سيرجم الجليبي، أما في دنيانا، فالرجل عَرف بأنه محرض الأميركيان والبريطانيين على ضرب العراق واحتلاله، وهو أنزل بطائرة هليكوبتر أميركية في بغداد في 2003، وهو من ترأس قبل ذلك «المؤتمر الوطني العراقي» الذي تأسس في 1992 ودافع عن حصار العراق بوصفه وسيلة لإضعاف صدام حسين، فيما كان ملايين العراقيين يتضورون جوعاً ومرشاً. ولكن الجليبي كان «يطرق باباً مفتوحاً». فالأميركان والبريطانيون كانوا بحاجة لحجة، فاعتادوا بتأكيدات الرجل الذي نشأ بين ظهرائهم منذ صغره، والتفاخر بأنه ابن عائلة ثرية من بغداد (ولكن الفقراء ليسوا عادة السراق، بينما للجليبي سجل حافل منذ بنك البتراء مروراً بالمساعدات الأميركية للـ«المؤتمر الوطني» في التسعينيات، وانتهاء بعقود تجهيز الجيش العراقي خلال فترة الاحتلال الأميركي...)، وبأن جذه كان زيرا مرأت وأباه كان رئيسا للبرلان في أزمنة الملكية التي أطاحتها ثورة 1958.. وأنه كان على صلة بالولايات الصهيونية العالية والإسرائيلية التي دعمته علناً، كـ «JNSA» وهي «المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن الوطني».

الجليبي «ستارة» ليس إلا لأغراض قررها الأميركيان أصلاً. أو كان ما تردد عنه ذلك: (crook / محتال، puppet /دمية...). وهو شخصياً يشبه سائر الحجج: صدام حسين ديكتاتور دموي؟ صحيح. يمتلك أسلحة دمار شامل؟ كذب. يتواصل مع القاعدة ويدربها؟ كذب. إطاخته ستوداي إلى الديموقراطية؟ كذب. سبيع السلام المنطقة؟ كذب. وهكذا. وقد أبدى بلير بعض الندم في مقابلة منذ أيام على ما اقترفت يدها، كما فعل قبله كولن باول من دون سائر «المحافظين الجدد» (بوش ورامسفيلد وولفويتز وشيني وفيت وبييرل وبريبر ورايس.. أين هم اليوم؟)، بينما قال الجليبي منذ أشهر إنه فخور بما ارتكب. وأما بخصوص الحجج الكاذبة التي وقرها، فأجاب: «إن قيل سابقاً ليس مهماً». رحل الرجل، فمن يعقبتر؟

نهلة الشهال

قضية

سحابة سلام الضعف تظلل السودان

تشير التطورات التي يشهدها السودان في جانبى الحكم والمعارضة، معطوفة على بعض الأحداث الإقليمية، الى احتمال اتجاه البلاد نحو تحقيق سلام داخلى ينبع في الأساس من حالة الضعف والإنهالك التي تعترى الجميع، وامضحلال الخيارات بما فيها تلك الدعوة من المجتمع الدولى.

فمنذ أسابيع قليلة، في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر الفائت، افتتحت أعمال الدورة الأولى للحوار الوطنى التي تستمر ثلاثة أشهر، تقاطعها قوى المعارضة الداخلية وتلك المسلحة، ويضمها تنظيم «الجبهة الثورية السودانية»، وتشمل الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وحركات دارفور المتمردة، المقاطعون يتطلّفون من عدم فتحهم بالنظام ويركزّون بالتالى على أهمية عقد مؤتمر تحضيري خارج السودان برعاية الاتحاد الأفريقى للاتفاق على الأليات والإجراءات اللازمة لضمان بدء الحوار والالتزام بمخرجاته، الأمر الذى يتطلب أن يكون الجميع على قدم المساواة، الى جانب تهيئة الأجواء، من حرية للإعلام والعمل السياسى، لكن الرئيس عمر البشير وحزبه («المؤتمر الوطنى») رفضا فكرة اللقاء خارج السودان لاعتراضهم على «تدويل قضايا السودان»، مضيفين انه لا يمكن للبشير أن يجلس مرؤوسا لشخص آخر في مؤتمر يتناول قضايا البلاد. ولوحظ غياب أى ممثل للاتحاد الأفريقى عن جلسة افتتاح مؤتمر الحوار وهو ما فسر كمتب ديبلوماسى من قبل الاتحاد للسودان، لا سيما أن الاتحاد ساند الخرطوم كثيرا، خاصة في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية.

ديموقراطية المعارضة

في الوقت الذى يبدو فيه الحوار وكأنه مونولوج داخلى لحزب المؤتمر الوطنى والقوى السياسية المتحالفة معه، بسبب غياب المعارضين، الأمر الذى يغير تساؤلات حول جدوى هذه العملية، إلا أن جانب المعارضين لم يسلم من تساؤلات هو الآخر طالحت حتى التزاماته بالمشاعر التي يرفعها عن الديموقراطية وتداول السلطة. فقد انفجرت الأوضاع داخِل «الجبهة الثورية» اثر رفض مالك عفار، رئيس «الحركة الشعبية – قطاع الشمال» تسليم رئاسة الجبهة الى جبريل ابراهيم زعيم «حركة العدل والمساواة» الدارفورىة، فمئذ تكون الجبهة قبل اربع سنوات، تقرر أن يتم تداول الرئاسة بين القيادات المكونة لتلك التحالف المعارض، وكانت الدورة الأولى من نصيب عفار الذى يفترض أن يسلمها بعد عام. لكن عدم اتفاق جبهات دارفور على من يخلفه أدى الى تمديد فترة رئاسته للجبهة لفترة أخرى. قبل انتهاء فترة الأثر لم تنفقت الجبهات الدارفورية المتمردة على تولى جبريل ابراهيم الرئاسة، وتنازلت له القيادات الأخرى، لكن عفار رفض تسليم الرئاسة وغادر اجتماع الجبهة المنعقد في باريس، وأدى هذا الوضع الى اشتعال حرب البيئات: تبرز حركات دارفور على أن رئاسة الجبهة آلت فعليا الى جبريل ابراهيم، بينما يصر عفار على أن نصيب له ويتمه بعد، وانه لا يزال رئيسا للجبهة، ويتأسس اعتراض عفار على قناعته بأن تنظيم حركة العدل والمساواة خسر قوته العسكرية الرئيسية اثر كمين نصبت له القوات السودانية والمليشيات التابعة لها، وأن مسعى جبريل لتسلم الرئاسة يهدف الى اكتساب ثقل سياسى وديبلوماسى يعوض عن خسارة حركته العسكرية، وربما يسمح له بالتفاوض مع الخرطوم.. هذا الى جانب الاتهامات المثاره حول «حركة العدل والمساواة» بأنها الجناح العسكري لحزب «المؤتمر الشعبي» المعارض الذى يتزعمه الترابى، بسبب الخليفة الإسلامية المختلف قياداتها ومشاركتها في السلطة عندما كان الترابى يتمتع بنفوذ قوى في السنوات العشر الأولى من استلام الإنقاذ لها. قبل أن ينقلب البشير على الترابى بمساعدة من تلايمد الأخير.

جدل المركز والهامش

الصراع على منصب رئاسة تنظيم جهوى، والصراع في دولة جنوب السودان الوليدة بين رفاق الأمس، أعادا تركيز الانتباه والتساؤلات حول حقيقة «صراع المركز والهامش» التي تمحورت حولها أطروحة زعيم ومؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان، جون قرنق، الذى كان يرى أن الدولة السودانية تحتاج للعودة الى منصة التأسيس بهدف إنصاف الأقاليم لسدوة المركز الذى يسلم على السلطة والثروة



تاج السر الملك - السودان

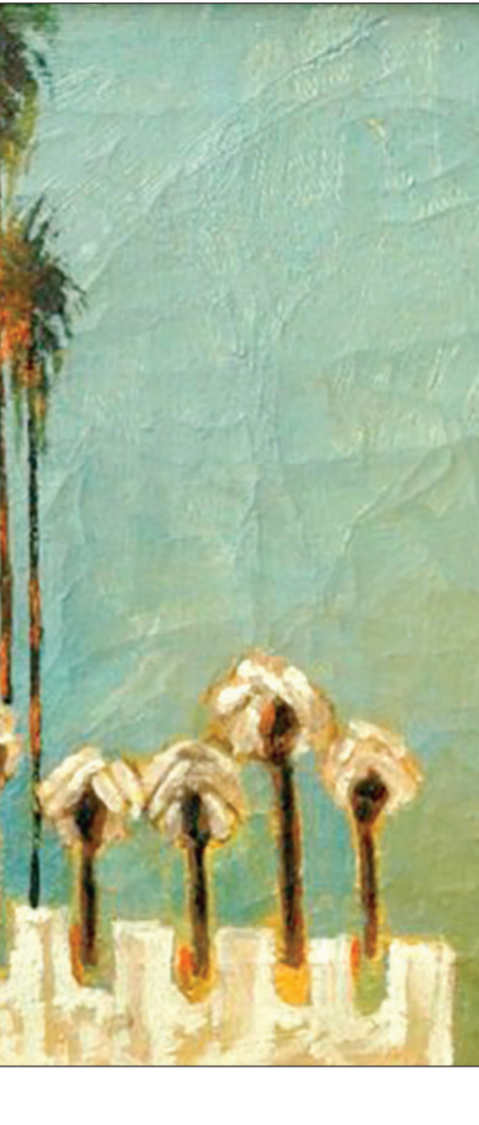
في البلاد، وجيزها لمصلحة أهل الوسط النخلى على حساب أهل الهامش. ولهذا كان الملح الرئيس للاتفاقية السلام التي أبرمها قرنق مع الحكومة السودانية في العام 2005 تضمينها جوانب أساسية تتعلق بقسمة السلطة والثروة.

الطريقة التي نفذت بها تلك الاتفاقية لم ترض الكثيرين، وكان أن صوت الجنوبيون لمصلحة الانفصال بأغلبية ساحقة رغم أن الاتفاقية كانت تنص على إعطاء الأولوية للوحدة. كثيرا ما يُعتبر غياب قرنق – وقاته في حادث تحطم طائرة بعد ثلاثة أسابيع من بدء تنفيذ اتفاقية السلام – سبباً لتعثر الاتفاقية في ما بعد، إلا أنه بعد تفجر الصراع في دولة جنوب السودان (ولا يزال مستمراً)، والتشققات التي طالت «الجبهة الثورية» بسبب الخلاف على الرئاسة.. كل هذا دفع الى التشكيك في نظرية صراع المركز والهامش، لأن أى هامش يقوم بعد فترة بإنتاج مركزه الخاص، وأيضاً هامشه الذى يمكن أن يثور مطالباً بقسمة جديدة للسلطة والثروة، وهو ما يشهده جنوب السودان في الوقت الحالى وما نتبئ عنه خلافات الجبهة الثورية.. ما يشير من ناحية أخرى الى أن عقلية التسلط والسيطرة ليست قاصرة على المركز وحكومته. انتهى الخلاف بين مكونات الجبهة الثورية الى اصطافات حركات دارفور معا رغم ما بينها من خلافات، ما أدى عمليا الى نشوء حركات مختلفة ومتباينة، وذلك في مواجهة الحركة الشعبية – شمال التي أصبحت تمثل جنوب السودان، وكأنه المركز الجديد الذى يريد بسط هيمنته على الهامش المتمثل في حركات دارفور، وهو ما يعطي هذا النزاع أبعادا اثنية.

والفارقة في هذا كله ان نظرية صراع المركز والهامش تلقت ضربة قوية لم تأت من خصومها بل من الداعمين لها، لدرجة حمل السلاح ورفع سقف المطالب والعمل بالقوة على إعادة هيكلة الدولة السودانية والسعى لوضعها في منصة التأسيس مرة أخرى.

نقد السيادة الغربية

يفتح كل هذا الباب أمام إعادة نظر في الدور الذى لعبه المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة في التوسط



هذا الإعلان فتقدمت بطلب إقامة ندوة جماهيرية، وهو ما رفضه جهاز الشرطة بداية. لكن حركة الإصلاح أعلنت انها مستمضى قديما في ندوتها تلك ورفض أحد منتقدي هذا التوجه هو الباحث الكندى جون يوتق الذى وثق بصورة تفصيلية لعمليات فرض السلام الذى قامت بها الدول الغربية في السودان، وتوصل الى أن اتفاقية السلام تلك لم تحقق أياً من الأهداف التي اتدبت نفسها لها، إذ لم تحافظ على وحدة السودان، ولم تفتح الباب أمام التحول الديموقراطى، ولم تحقق سلاماً، بدليل اشتعال الحرب مرة أخرى. كما أن الدولة التي أقيمت بعد الانفصال في جنوب السودان لا تمتلك المؤهلات والأسس اللازمة لاستمرار كدولة، وعلى الرغم من هذا الفشل لجهد استمر 26 عاما، إلا أن المجموعة التي تحبب نفسها تسعى الى «تجريب الجرب» في مواجهة الصراع المندلع في جنوب السودان. ويعتقد يوتق ان نجاحها لن يتجاوز عمليات إطفاء الحرائق التي تحجب عملية إعادة الأمن والاستقرار والسلام الى

الدولة الوليدة لكن بدون تحقيق سلام مستدام. هذه التساؤلات حول أداء الوساطة الدولية وسجلها الفعلى تضعف من دورها، خاصة بما يتعلق بقضايا مثل التحول الديموقراطى، فالمجموعة الدولية التي كانت متحمسة لممارسة الجنوبيين لحلّ تقرير المصير الذى انتهى بالانفصال، لم تتوقف كثيرا عند البطء والتعطيل الذى شاب عملية التحول الديموقراطى.

وعلى الرغم من ذلك، يظل للمجتمع الدولى ثقله، خاصة لجهة دفع المجموعات المتمردة الى طاولة المفاوضات. فقد ضغطت واشنطن على أطراف «الجبهة الثورية»، لكي تجيب على عرض الرئيس البشير اعلانه وقفا لإطلاق النار لمدة شهرين. وردت الجبهة بتأكيد عزمها واستعدادها لوقف العدائيات لفترة ستة أشهر، وهو العرض الذى لا يزال قائما ويحتاج الى متابعة سياسية نشطة لتحويل وقف العدائيات الى وقف شامل لإطلاق النار يمكن أن يفتح الباب أمام عمل سياسى سلمى.

أما داخل السودان فإن الرئيس البشير أعلن عن السماح بحرية العمل السياسى والإعلامى، وقررت «حركة الإصلاح» المنشقة عن المؤتمر الوطنى اختبار كاتب صحافى من السودان مختص بقضايا النفط وخيم بيضاء تحمل شعار هيئة الإغاثة ومنظمة الأمم المتحدة، يعيش في حرم هذه المحطة ما يزيد عن 520 عائلة، معظمهم من عائلات العاملين في مؤسسة الخطوط الحديدية، بعضهم يسكن عربات النقل، وأغلبهم في أكشاك مخصصة لراقيي حركة القطارات وعمال الصيانة والحراسة. أكشاك لا تزيد مساحة أكبرها على أربعة أمتار، كفى، لتبين وقائع المعيشة اليومية وسير الحياة، المرور بين أماكن السكن وطلب الاستئذان لدخول بعضها.. غرف مفردة عاجزة عن إخفاء ما بداخلها، تظهر كبطون حيوانات الشفاء.. الكلام المكرر العاجز عن مقاربة الحال.

السر سيد أحمد
السماح بحرية العمل السياسى والإعلامى، وقررت «حركة الإصلاح» المنشقة عن المؤتمر الوطنى اختبار

كاتب صحافي من السودان مختص بقضايا النفط

السفير العربى

3.88 مليار دولار عائدات قناة السويس منذ بداية هذا العام وحتى أيلول/ سبتمبر، فيما بلغت العائدات 4.09 مليار دولار للفترة نفسها العام الماضى. وكان قد أعلن أنّ العائدات سترتفع إلى 13.5 مليار دولار العام 2023، ما يتطلب زيادة 9 في المئة سنوياً في حجم التبادل التجارى العالى، بينما لم تتخط هذه النسبة 5 في المئة خلال العشرين سنة الماضية.

فكرة

محمد والأستاذ وضّاح

جاء في تقرير صادر عن يونيسيف قبل أسبوع، أن مليونى طفل لن يلتحقوا بالمدارس هذا العام في العراق، وأنّ 1.2 مليون سينضمون اليهم العام المقبل، وأنّ 14 ألف معلّم عراقي صاروا نازحين. ما مصير هؤلاء الأطفال في الفترة الراهنة وفي المستقبل؟ الحاضر لا يبدو مبشراً، مع ما يرد من معلومات عن تجنيد داعش من جهة وقوات الحشد الشعبى من جهة أخرى لأطفال في صفوفهما. الصحف العالمية تتحدّث عن أطفال في عمر السادسة يلتحقون بداعش بدل أن يلتحقوا بالمدارس، وعن تجنيد ميليشيات الحشد الشعبى المتعددة لأطفال تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً (على أساس أنّهم «شباب!»)، بالطبع لن ينضمّ مليونا طفل إلى أحد طرفى الصفوف المتحاربة لكن الحال الذى يعيشه العراق يجعل من الصورة قائمة جدّاً في بلد كان يخصص 620 دولارا للتلميذ الواحد قبل اندلاع حرب الثماني سنوات مع إيران، لتصل هذه المخصصات إلى 47 دولارا بين عامى 1985 و2003، قبل أن نصل اليوم إلى الأيرد اسم العراق في المؤشرات الخاصة بمستويات التعليم في العالم.

.. استحضّر تقرير يونيسيف أمامى محمّد والأستاذ وضّاح. فقد قضيت سنواتى الدراسية الخمس الأولى في مدرسة «الوحدة العربية» بمدينة البريقة الليبية، الوحدة العربية تجسّدت هناك حقّاً، فقد كان بين التلامذة، إلى جانب الليبيين، جزائريون وصوماليون وسودانيون وتونسيون وجيبوتيون. لكنني احتجت بعض الوقت كي أعرف أنّ هناك عراقيين أيضاً البداية كانت مع معلّم اللغة العربيّة الأستاذ وضّاح الّذى جعلني بأسلوبه الشيق ولفظه الجميل أحب اللّغة وأقرب منها أكثر، لكنّ الأستاذ لم يكن يتحدّث عن العراق وعن الحصار الذى كان على الأرجح سبب وجوده في ليبيا. معرفتى بأمر الحصار جاءت من محمّد الّذى قدم مع عائلته، عام 1997 على ما اعتقد، لينضمّ إلى صفّنا ويشاركني المقعد. بدا الصبّي كديكاً وحزيناَ في أن. كذاؤه السوادنية، في الحصول على أعلى العلامات، أمّا حزنه فقد فهمت شيئاً منه عندما راح يتحدّث عن جنود مدجّجين بالأسلحة يجوبون طرقات بغداد متفحصين أي شيء يمرّون به - حتّى قصاصات الورق الصغيرة - بحثاً عن شيء لم يكن من سبيلٍ لعقليتا الطفلين إلى معرفته.

.. هذا الحاضر، فماذا عن المستقبل؟ الجانب المتقاتل يقول إنّ أمراً ما سيحدث ويوقف كلّ هذا الخراب، وأنّ أطفال العراق لن يتحدّثوا لزملاتهم لاحقاً عن الجنود وعن أنواع الأسلحة كما كان محمّد يفعل، وأنّ ما قاله ممثّل يونيسيف في العراق في تعليقه على التقرير الأخير من أنّ «الصراع في العراق يضع جيلا كاملاَ على المحكّ» لن يكون نبوءة صادقة. لكنّ؟.. سكتفي بالجانب المتقاتل.

ربيع مصطفى

الخشب التالف وقطع البلاستيك من أجل التدفئة.. وكانّ الأسرة النازحة من بلدة «كفر حيرة» قد اعتادت المكان، وفرضت نزعها التوسعية عليه بتعليق أقفاص العصافير والكتاري والبابل على جدران الجوار، ولعب أولادها الصغار بين العربات، الرجل مزجّج من امرأة ثانية بعد وفاة زوجته الأولى، التي أنجبت له ثمانية أولاد الإزلامية، وأنجبت له زوجته الثانية ثمانية أولاد معظمهم تحت سن العاشرة، بيدوان قدرين، مقتنعين بما حصل زاعبها ومع أولادهم.. لا تفارقهما أكواب الشاي وال سجاثر المشتعلة، قالت وهي تنفث دخان سيجارتها: - والله جماعة اليوسفي، ما عم بيقصروا معنا. - مين جماعة اليوسفي؟

- جماعة اليوسفين.. حاولت تصويب العيارة وبسبطت كانت العيارة تستوجب التوكؤد على كبر الجماعة وعلو شأنها.

- قصدك جماعة اليونيسيف.

- أي.. أي اليونيسيف.. - البراة وأسرتها، حيث تنكسر الكلمات تحت أسنانها كئثار زجاج، تدفع لئل هذا الضحك الشائن. لم يتبق سوى التفاتة نحو البوابة الرئيسية لمغادرة هذا المكان والدخول في الأوجاع على الضفة الأخرى من المدينة المنهكة.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

560 ألف لاجئ دخلوا اليونان عبر البحر منذ بداية هذا العام، من أصل 700 ألف وصلوا إلى أوروبا، بينما مات غرقاً 3200 شخص، معظمهم في الطريق بين ليبيا وإيطاليا.

كردستان العراق: جنة أم جحيم؟

منذ أشهر، يتظاهر سكان محافظات إقليم كردستان نتيجة للأزمة المالية، واتساع حالة الفقر، وتأخر دفع رواتب الموظفين، فضلاً عن الاحتجاج على استمرار الأزمة السياسية التي يشهدها الإقليم بسبب تمسك مسعود بارزاني بمنصب الرئيس برغم انتهاء ولايته في آب / أغسطس الماضي. وقد سقط في تظاهرات 9 تشرين الأول / أكتوبر قتيلان، ناهيك عن الجرحى إثر القمع المستمر للتظاهرات من قبل القوات الأمنية الكردية.

وطوال العقد الماضي، مَثَل إقليم كردستان العراق بمحافظاته الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك، الجَنَّة الموعودة بالنسبة للعراقيين الذين ينجون تحت شظايا السيارات المَفخَّحة، والخائضين أنهر أسنة في الشتاء، والمتلاعبين في فصل الصيف بسبب غياب الكهرباء. ولم تكن تجربة محافظات الإقليم الثلاث تثير شهبةً سكان المُدن الخربة فحسب، وإنما أولئك السياسيين الساعين حثيثاً إلى تنفيذ تجربة الإقليم الفيدرالية في وسط وغرب بلاد ما بين النهرين، إذ صار الإقليم والتحول الذي يطالب به إلى دولة مشتتة، الجَنَّة الموعودة التي يجب أن تُطبق على جميع محافظات البلاد.

لكن الوقائع التي يعيشها إقليم كردستان اليوم، مع أول هزّة اقتصادية يشهدها نتيجة لقطع الحكومة الاتحادية حصته من الموازنة العامة، أثبتت أنه ليس مختلفاً في انتهاج السياسات الخاطئة التي ظلت الحكومات الاتحادية تتبعها، بالإضافة إلى أن سياسته لا يقفون فساداً عن أقرانهم في بغداد. فهم يتشابهون – إلى حدٍ بعيد – في تجربتهم في احتكار السلطة، وهي سلطة قرابية يتوارثها آلُ الأبناء والإخفاف من عائلتي بارزاني وطالباني وأنسابهاً من عوائل أخرى.

العيش على المركز

بعد صراع طويل مع السلطات الاتحادية في بغداد دام تسعة عقود، استغل إقليم كردستان حرب غزو الكويت التي خاضها صدام حسين في عام 1990 وخرج منها مهزوماً، للحصول على منطفة حكم ذاتي بمساعدة المجتمع الدولي، وليؤسس الإقليم في عام 1992 نظام الحكم الفيدرالي الذي أقره برلمان الإقليم، وليشكل فيما بعد حكومة يتقاسمها الحزبان الرئيسيان، الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني.

منذ ذلك، أو قبله، اعتمد إقليم كردستان في اقتصاده على حصة من برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق بسبب العقوبات الدولية ضدّه، بالإضافة إلى اعتماده على جباية الضرائب والرسوم الحركية على حدوده مع تركيا وإيران، وهي أموال لم تكن قليلة، وكانت إحدى أسباب اندلاع قتال استمر أربعة أعوام بين الحزبين الرئيسيين، بسبب احتكار أحدهما الأموال.

بعد احتلال بغداد من الأميركيان في نيسان / أبريل عام 2003، برز إقليم كردستان كحليف للأحزاب الشيوعية التي عملت سابقاً على أرضه ضد نظام حكم البعث. وعلى هذا الأساس، صيغت بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية، قاعدة التثالث المعطل من المقاعد المخصصة للإقليم في البرلمان الاتحادي، بالإضافة إلى الحصول على 17 في المئة حصّةً من الموازنة العامة (يدير إنفاقها برلمان الإقليم) ويستقطن منها مبلغ بسيط كمصروفات سيادية.

وعلى هذا المنوال، استمرت حكومات الإقليم تسيير أمورها الاقتصادية والسياسية، وترافق ذلك مع عقود شراكة مع شركات نفط عالمية، تم بموجبها استخراج النفط من آبار الإقليم، لتقوم حكومته بتحويلها إلى تركيا حيث يباع إلى الخارج.

هذه الصيغة الاقتصادية التي عقدها الإقليم مع أحزاب بغداد وسمحت له بتصدير نفطه منفرداً من دون محاسبة أو عقاب من قبل الحكومة الاتحادية، شهدت تصعيداً بلغ حالة الطلاق مطلع عام 2014، حين قطع



دار التعميم مبارك – السودان

رئيس مجلس الوزراء السابق ثوري الماكي موازنة الإقليم، وهو ما سبب أزمة اقتصادية خانقة تأخر على أثرها دفع مرتبات الموظفين، وأجج موجة تظاهرات في بعض المدن الكردية.
انكشف سياسة الإقليم تماماً أمام مواطنيه، ولم تبدو خطاباتهم عن «قوة» اقتصاد الإقليم سوى هباء.

إلا أن الإقليم استعاد جزءاً من عافيته خلال الأشهر الأولى من العام الجاري، بعد عام الحط الذي خيم عليه، من خلال اللعبة السياسية مع بغداد باستثمار مفاقهه في البرلمان التي أهلته ليكون رقماً صعباً في التصويت على حكومة حيدر العبادي التي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية عام 2014، حيث نجح بعقد اتفاقية مع بغداد على تصدير 250 الف برميل من النفط تحت إشراف الحكومة الاتحادية، وعن طريق أنبوب نفط أنشأه بمساعدة تركية، مقابل حصوله على الـ 17 في المئة من الموازنة. وعلى هذا الأساس، أقرتج بغداد عن أموال للإقليم لأشهر عدة، إلا أن سياسته عادت للمبتها القديمة في تصدير النفط منفصلاً.

لا سيما بعد سيطرته على مدينة كركوك التي انسحب منها الجيش العراقي بعد سقوط الموصل في حزيران / يونيو عام 2014، وهو ما دفع بغداد مجدداً إلى قطع حصته من الموازنة.

اقتصاد بلا اقتصاد

وفرة المال خلال العقد الأخير هبأت للإقليم إنشاء أبنية فاخرة في مراكز مدن كردستان، وراعت كذلك البنية التحتية للسياحة مثل الفنادق و «المولات»، والمجمعات السياحية والمطاعم، لكنها أيضاً سمحت بدخول الاستثمار الأجنبي بشكل فح، الذي أسس مستشفيات باهظة

انتفاضة طلاب البكالوريا المصرية

في مراكز الدروس الخصوصية، بل قام رئيس الوزراء

السابق برئاسة اجتماعين مع مسؤولي التعليم لحل أزمة المدارس الرسمية التي لا يذهب إليها أحد. وتم الاتفاق شفويا على تخصيص درجات للحضور والمواظبة، وإطار خطة لجعل تلك المدارس هي نفسها أماكن للدروس الخصوصية تحت اسم «مجموعات التقوية»، تشبها بالمراكز الخاصة المعروفة باسم «السنتر». ولكن بعدها بأيام، تم تغيير رئيس الوزراء ووزير التعليم الذي لم يكن قد مضى على تعيينه إلا أشهر قليلة، وتولى المنصب وزير غير معروف ولكنه كان يشغل منصب عميد كلية تربية سابق، واشتهر بوزير الأخطاء الإلثائية». وعلى الرغم من هذه البداية التي استقبله بها الرأي العام، إلا أنه أسر على وضع اللائحة التنفيذية لتطبيق القرار ووضع نسبة 7 درجات من العشرة للحضور إلى المدرسة و3 درجات للسلك، وأخذ على عاتقه مهمة زيارة المدارس يوميا للتأكد من إجراء حصر الحضور والغياب، وحاول طمأنة الطلاب وأولياء الأمور بأن درجات الغياب لن يضعها المعلمون، وإنما لجنة من المدرسة، وأنه سوف يقل في المرحلة القادمة التوقيع الالكتروني في الحضور، كما سيسمح بإثاحة حق التظلم أمام الطلاب من كشف الحضور والغياب. أما السلوك فصدرت به لائحة اسمها «الانضباط المدرسي».. بالمقابل، وفور صدور القرار رفضه طلاب الثانوية العامة، وأصدر اتحاد طلاب الجمهورية بيانا أول يرفض

«يجمد العمل بالقرار الوزاري الخاص بإضافة عشر درجات للمجموع، والخاص بطلاب شهادة الثانوية العامة هذا العام..» كان هذا هو نص البيان الذي أرسله مكتب رئيس الوزراء إلى كافة وسائل الإعلام منذ أيام. وكان وزير التربية والتعليم قبل صدور هذا البيان بساعة واحدة، قد أعلن أن تفاصيل تطبيق قرار العشر درجات سوف يطال أيضا المدارس الخاصة، ومن لا يلتزم منها سيتم «تأميمه»، أي وضعه تحت الإشراف المالي والإداري للدولة. بل هو ظهر في وسائل الإعلام يعلن عدم تراجع الحكومة عن التطبيق، في الوقت نفسه الذي كان شريط الأخبار العاجلة أسفل الشاشة يعلن تجسيد القرار مؤقتا من قبل رئيس الوزراء.

القصة

أواخر تموز/يوليو الماضي، أعلن وزير التعليم السابق نيته إصدار قرار بتخصيص وإضافة عشر درجات كاملة خارج الامتحان التحريري الموحّد لمجموع الطلاب في الثانوية العامة، تتعلق بالمواظبة على الحضور خلال العام إلى المدارس ويسلك الطالب.. السابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الشهادات العامة، فالعروف أن البكالوريا هي الشهادة المؤهلة للقبول بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وكان الكلام يجري عقب تصريحات الأوائل في الثانوية العامة بأنهم لم يذهبوا للمدارس إطلاقا وأنهم كانوا مواطنين على الحضور

فيه القرار الوزاري واجتمع الوزير بممثليه بلا طائل. وأعقب ذلك بيان يوضح إصرار إتحاد الطلاب على المطالبة بإلغاء الكامل للقرار. وأمام إصرار الوزارة على التنفيذ الفوري، ومع تصاعد الاحتجاجات لتشمل نسبة كبيرة من طلاب الثانوية العامة في كل المحافظات، التي تحولت في الأسبوع الماضي لشبه إضراب يومي للطلاب عن الذهاب للمدارس والحضور أمام الوزارة بالقاهرة وأبنائهم في المظاهرات الاحتجاجية، وأوضح رئيس إتحاد الطلاب «أنهم ليسوا ضد الحضور للمدرسة شريطة أن يحضر إليها المعلمون أولا، والأهم أن يقوموا بالتدريس الفعلي داخل الفصول... بجانب أن نسبة من الكتب المقررة لم تسلمها المدارس بعد»، وطالبوا بالعودة لقانون التعليم الذي يسمح بنسبة غياب 15 في المئة طوال العام الدراسي (أي 30 يوما) بدون الأفتزان بشرط الدرجات نهائيا، والاعتماد على الامتحان العام الموحد ومجموع درجاته للاتحاق بالجامعات، وهو العدل والمساوة بين الجميع بدون تدخل من أحد في توزيع الدرجات. أما القرار الجديد فهو يسمح بتسعة أيام غياب فقط ويربطها بالدرجات مما يسمح بياج جديد للطلاب والابتزاز، بل وحتى للفتنة الدينية على حد وصف الطلاب الرافضين للقرار. الخوف من انتهاء آخر معقل للمساواة في التعليم إلى الامتحان العام الموحد، خاصة من جانب الفقراء الذين وصفوا القرار بأنه سيزيد العب عليهم،

لاته تضمن أيضا رفع رسوم القيد من 10 جنيهات (دولار وربع) إلى ألف جنيه (ما يوازي 125 دولارا) . وفي إطار اشتعال الاحتجاجات، رفع الطلاب شعارات ضد نظام التعليم بأكمله وطالبوا بتغييره أولا، قبل الحديث عن نظام الإجبار أو «بالقوة والعافية»، كما جاء على لسان رئيس إتحاد الطلاب، وأن هذا أسلوب عفا عليه الزمن ورفقوا شعار «الثانوية في انهار».

التحيط

وأمام تزايد حالات الاحتجاج وانتقالها إلى الشارع، في الوقت الذي تنشغل فيه البلاد بإنتخابات التشريعية لبرلمان جديد، ووجود قرار ضمني من المؤسسة الأمنية والشريطية بعدم التدخل العنيف ضد الطلاب، وتطبيق قانون منع التظاهر عليهم، ولتغ تصاعد «فتنة العشر درجات» كما أطلق عليها، أصدر رئيس الوزراء قراره بتجميد قرار وزير التعليم للعام الحالي. وفي أول رد فعل لوزير التعليم على القرار قال للصحافيين: «لم يتم الإلناء ولكن فقط تجميد العمل به هذا العام، والعودة لتطبيق قانون التعليم الذي يسمح بنسبة غياب لا تتجاوز 15 في المئة» وهو مطلب الطلاب. وأضاف «أن الأمر قد تم بعد التشاور معه، وأن التجميد للقرار جاء لصالح الطلاب والعملية التعليمية بأكملها، بل لصالح الوطن في ظل الظروف التي يمر بها»، ولكنه لم يشأ الإجابة على سؤال عن «أين كانت مصلحة الطلاب والعملية التعليمية

ومصالح الوطن عند إصداره منذ شهر واحد فقط؟»، ما حدث خلال الأيام الماضية في قضية البكالوريا المصرية جعله المتخصصين يطالبون بضرورة إضافة كلمات خاصة في القسم أثناء ختم اليمين الدستورية عند تولي منصب وزارة التعليم تحديدا هي «أقسم بالله العظيم ألا أقرب من ملف الثانوية العامة إلا بعد العودة للشعب والتخصصين»، وذلك تعليقا على أن كل وزير للتعليم منذ حقبة الستينيات (وحتى الآن) حصل فيقترح إدخال تغييرات على الثانوية العامة لتحمل «توقيعه»، وقد شهدت الثانوية العامة ما يقرب من 10 تغيرات خلال هذه الفترة مع أن مئات الأتمرات عقدت لتطورها، وبحضرها الوزراء، ولكنهم يصدرون قرارات عكس ما تمت مناقشتها تماما، وكان آخرها مؤتمر استمرت جلساته ثلاث سنوات لوضع تصور متكامل للتطوير، وعندما ذهب الوزير الذي جرت الأبحاث في عهده، ذهب المشروع إلى الأراج. القضية واضحة تماما: هناك نقص في الإمكانيات والاعتمادات المالية لإحداث تطوير حقيقي للتعليم وإنشاء جامعات حكومية جديدة للقضاء على الاحتكاك والصراع في البكالوريا المصرية. وما زالت الإقتل مستمرة، إلى عام جديد أو وزير آخر.. أيهما أقرب؟

إيمان رسلان

صحافية من مصر مختصة بالتعليم



الصحافية، خاصة أنه عندما وقَّع على المقال، وقعه باسم «المواطن السيد الرئيس»، بما يعني أنه اعتبر نفسه مواطنا قبل أن يكون رئيسا، وأن نشر المقال بالتالي لم يكن مجاملة له.

في اليوم التالي استقال رئيس التحرير من منصبه، وفي اليوم الذي بعده انتحر.

بدأ الرئيس من هذه اللحظة يؤمن بأهمية الكلمة وقدرتها على التغيير، حتى أنه كتب مقالا ثانياً يشيد فيه بانتحار رئيس التحرير. ويقول إن هذا نموذج إعلامي أثبت قدرته على تحمل المسؤولية، فأين باقي الإعلاميين؟ ولم يتأخر التجاوب مع مقاله، ففي الأيام التالية تطوع رؤساء التحرير بالانتحار في محاولة لتلبية مطلب المواطن السيد الرئيس، وبدأت الصحف تُقلِّع ويتطوع الصحافيون للذهاب لبيوتهم.

بعدها بأيام، أعلن الرئيس في خطاب له أنه أساء الظن بالإعلاميين، وأن التجاوب المذهل الذي أظهره مع مقالاته جعلته يعيد النظر في أهمية الإعلام، وحثم خطابه بكلمة إلى الصحافيين الذين لم ينتحروا بعد. قال بابتسامته الجميلة: رغم كل شيء، لن أسيء الظن بكم، أعرف أنكم ستتحملون مسؤوليتكم يوماً ما. ولكن فقط، حذار، حذار، حذار أن يحدث هذا بعد فوات الأوان وانهار البلد.

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

تطبيع القمع

في كانون الأول/ ديسمبر 1985، وقف الجنرال فيدالا وثمانية من كبار مساعديه أمام المحكمة في الأرجنتين بتهمة التعذيب والقتل والخطف، وهي الأفعال التي وقعت خلال فترة حكمه كرئيس للأرجنتين من 1976 إلى 1981. قبل تاريخ المحاكمة بسنوات، كان الجنرال - الرئيس يحظى بدعم شعبي غير مسبوق بعد أن أطاح النظام السابق، بدعوى إنقاذ البلاد من التردّي الاقتصادي ومحاربة إرهاب الجماعات المسلحة. خلال فترة حكمه وحتى انتهاء الحكم العسكري في الأرجنتين عام 1983، كان مئات الآلاف قد تعرضوا للقتل أو الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري. في مصر، رصدت التقارير الحقوقية خلال الشهور المنصرمة من عام 2015 أكثر من ألف حالة إخفاء قسري لمواطنين واحد وعشرون حالة تصفية أو قتل خارج القانون أدت لمقتل 45 مواطناً في شقق سكنية أو أراض زراعية من دون محاكمة (ولا يشمل هذا العدد من تمت تصفيتهم في مواجهات ما يسمى الحرب على الإرهاب في سيناء)، في جميع هذه الحالات، نشرت التقارير الحقوقية وحتى بعض النصات الإعلامية أسماء للمختفين وصوروا للقتلى ولم تهتم أجهزة الدولة بالإجابة أو حتى بنفي هذه التهم عن نفسها. لذا يلجأ نظام تكتظ معتقلاته بأكثر من 40 ألف سجين سياسي، ويصدر رئيسه القانون تلو الآخر لتقنين قمع الحريات من دون رقابة أو محاسبة، ويتحول قضاؤه ماكينته لإصدار أحكام الإعدام على المئات في أعلى معدلات تاريخية من دون أدنى ضمانات لمحاكمة عادلة.. لذا يلجأ مثل هذا النظام لاستخدام الإخفاء القسري أو التصفية خارج القانون، وهو يملك كل هذه الأدوات الأخرى شبه القانونية؟ الإجابة: لتطبيع القمع.

على خلفية الانقلاب، قام الجنرال فيدالا ونظامه في الأرجنتين بإطلاق ما أسماه «عملية إعادة التنظيم الوطني» التي عرفت فيما بعد باسم «الحرب القدرة». كانت هذه العملية تقوم على استخدام خطاب إعلامي يشيطن المعارضين ويصممهم بأنهم خارجون على الإجماع الوطني ويستهدفون قيم المجتمع الأرجنتيني بدعم من الخارج، وأنهم جزء من مؤامرة شيوعية تسعى لتقويض الدولة عن طريق العنف وزعزعة الأمن وانهيار الاقتصاد. وعلى خلفية التدهور الاقتصادي ووجود جماعات مسلحة مناهضة للحكم وفوضى، كان لهذا الخطاب صدى شعبي كبير، وصاحبه ليس فقط حملات اعتقال واسعة ولكن أيضاً أكبر حملة للإخفاء القسري عرفها التاريخ. اختطاف المعارضين وغيباهم بحيث لا يعرف شيء عنهم. حتى أن التقديرات إلى الآن ما زالت غير محددة وتتراوح بين 7

آلاف و30 ألفاً. هذا إلى جانب اقتحام بعض البيوت التي تعقد فيها اجتماعات لمعارضين وقتل من فيها بدعوى مقاومة السلطات. استخدام آليات القمع خارج إطار القانون كان جزءاً من «عملية إعادة التنظيم»، ليس فقط لإشاعة الخوف والترهيب على نطاق عام، وأوسع مما يجري داخل المعتقلات، ولكن لإشراك المجتمع في عملية القمع ليس كمتفرج ولكن كفاعل وشريك. في مصر بدأ هذا النمط مع مذبحة رابعة في آب/ أغسطس 2013. أن يتم القتل بشكل جماعي في وضع النصار داخل حي سكني في قلب العاصمة، لم يجعل فقط من قام بالقتل هو الذنب، ولكنه جعل المجتمع ككل شريكاً ضمنياً. فكانت وما زالت ردود الأفعال تتراوح بين مؤيد ومبرر للمذبحة بشراسة، وبين معتذر عنها متبرئ منها. وفي كل الأحوال، كان التفويض الذي طلبه المشير عبد الفتاح السيسي قبل المذبحة بأقل من شهر جزءاً لا يتجزأ من عملية إشراك المجتمع وتوريته في القرار حتى وإن كان لم ينفذه بيديه. واستمرت العملية بحشد المجتمع قبل كخبيرين للنظام والإعلان عن أرقام للإبلاغ عن جار أو صديق أو حتى فرد من العائلة يُشك في انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين أو تعاطفه معها. الفكرة هنا هي الخروج بالقمع من وراء الأبواب المغلقة داخل الزنازين وفي أروقة الحاكم، واستغلاله كآلية لإعادة تشكيل المجال العام، ليشمل ليس فقط من يقومون بالقمع من داخل أجهزة النظام ولا حتى من يطولهم القمع من المعارضين، ولكن المجتمع ككل الذي يصبح شاهداً ويعني ما متواطئاً مع القمع، فتتكون الحيل الدفاعية، سواء كانت بالمتفاحة عن مثل هذه الممارسات أو بتبريرها، أو بإلنكار أو بإلنسحاب وعدم الاهتمام بالشأن العام.

تاريخياً، استخدام هذه الآليات ليس جديداً. فمن محاكم التفتيش، إلى إحراق الساحرات في القرون الوسطى وحتى الإعدام في الساحات العامة، فإن استخدام العنف بشكل علن في المجال العام يظل آلية ناجحة ليس فقط للترويع ولكن أيضاً لداعية رغبات بدائية في العنف والانتقام حتى وإن كان زائفاً. فحينما وصف جورج أورويل في روايته 1984 مشاهد التشجيع الهستيري لإعدام ما يسمى «الأعداء» في شوارع مدينته التي تفتن تحت وطأة نظام شمولي، كان يصف الحالة الإنسانية في أدنى صورها، وبعد تجريبها من كل وسائل مقاومة الظلم حتى لا تملك إلا أن تكون مشجعة له كحيلة دفاع أخيرة عن النفس ضد الجنون أو الموت.

القائمون على النظام المصري لم يقرأوا أورويل على الأرجح، أو أنهم لا يعرفون عن الأرجنتين أكثر من

أسماء بعض لاعبي كرة القدم، ولكن الديكتاتوريات عموماً تشرب من العين نفسه وتستخدم المصادر نفسها وتوارد الخواطر سببه تشابه الظروف. فعلى خلفية الحراك الجماهيري وتردي الأوضاع العامة سواء في الأرجنتين في السبعينيات من القرن الماضي أو في مصر بعد ثورة يناير، تصبح أدوات القمع التقليدية غير كافية للسيطرة على مجتمع عرف الخروج على حاكميه فيما هو ما زال يعاني من الظلمات نفسها التي دفعته للخروج، وبالتالي تصبح هناك ضرورة لتدجين المجتمع ككل. فإذا كان هذا غير وارد عن طريق سجن جميع أفرادها، يكون الطريق الأمثل هو جعله متواطئاً أو شريكاً أصغر، وهي عملية إحلال وإبدال واسعة. نجح الجنرال فيدالا في تطبيع القمع وترهيب المجتمع إلى أن تم سحق المعارضة، وفي الوقت نفسه واجه الانتقادات الدولية تجاه نظامه على أنها انتقادات للأرجنتين وشعبها، وهو استأجر وكالة علاقات عامة دولية للرد على سجل الانتهاكات بحملة تحت شعار «الأرجنتينيون مستقيمو وإنسانيون» وكان الانتهاكات لنظامه هي فعل جماعي مردود عليه من شعب الأرجنتين ككل، وليس من أجهزته، وفي الوقت نفسه ترحب النظام في تنظيم كأس العالم لكرة القدم في عام 1978 وسوق لهذا الحدث على أنه انتصار عظيم، مثله في ذلك مثل النظام المصري الحالي في التعامل مع مشروع قناة السويس الجديدة «هدية مصر للعالم»، كما سميت. ولكن في وسط الترويع والترغيب، ظهرت ثلاث عشرة سيدة من أمهات المختفين قسرياً وبدأن تجمعا أسبوعياً في ميدان اسمه «مايو»، فأطلق عليهن «أمهات ميدان مايو» بدلاً من أمهات المختفين لأن الإخفاء القسري لم يكن معترفاً به بعد. وعلى الرغم من قلة عددهن، وعلى الرغم من تعرض ثلاث منهن للإخفاء فيما بعد، إلا أن وقفاتهن كسرت حاجز الصمت والإيهام. فوجودهن لم يعد التواطؤ هو الخيار الوحيد، ولم يعد التطبيع مع القمع هو السبيل الأوحده للتعامل مع جنون اللحظة. بدان في عام 1977، ولم يسقط النظام حتى عام 1983، بعد هزيمته في حرب فوكلاند وظهر مجموعات أخرى تطالب بالحرية ولا ترى في نفسها جزءاً من النظام ولا ترى أن النظام هو الوطن أو الشعب. ثلاث عشرة سيدة بدان مساراً طويلاً وشاقاً من أجل أولادهن، فسامهن في إيقاف شعب جعله الديكتاتور شريكاً في المحافظة على نظامه.. وإن لم يكن له فيه لا ناقة ولا جمل.

رياب المهدي

أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأميركية بالقاهرة

ناس فلسطين



عن الشوارع وأسوار القدس العتيقة، عن رائحة البخور في سوق العطارين، وعن بائع الذرة في باب العامود، وعن طرق الرهبان المصلين. هذه الصور لأهل القدس بحياتهم اليومية... أهل القدس الذين ينتفضون حفاظاً على مدينتهم وعلى الأرض والكرامة.

.. بألف كلمة

مدونات

الطب الشرعي في موريتانيا وحقوق الإنسان

من أهم الانتهاكات الحقوقية في موريتانيا، التي توجد خارج «دائرة الضوء»، تلك الناتجة عن غياب وحدة طبية - مخبرية متخصصة في الطب الشرعي في البلد. فلا تزال الدولة الموريتانية تصادر حريات الكثير من المواطنين لفترات طويلة، يتعرضون خلالها للتعذيب النفسي والجسدي، في انتظار عودة نتائج تحاليل الطب الشرعي من الخارج (مثل تحاليل أسباب الوفيات، وتحديد طبيعة العديد من الجرائم الأخرى..). ليتبين بعدها أن كثيراً من هؤلاء المعتقلين أبرياء، ويكون للأسف أغلب ضحايا هذا الإجراء عادة من الفقراء والمهمشين. تطول مدد انتظارهم في السجون الاحتياطية، ويتكفون فيها من التكاليف المادية والنفسية ما لا يطيقون. لقد حان الوقت لأن تضع الدولة الموريتانية حداً لهذه المأساة، وتوقف انتهاكات حقوق وكرامة مواطنيها المستمرة بشكل يومي منذ أكثر من نصف قرن منذ الاستقلال، وتعمل على حل هذه المشكلة التي كان من الممكن التغلب عليها منذ مدة، لو امتلك النظام الحاكم إرادة جادة لذلك.

من صفحة Abdallahi Beyane (فايسبوك)

نقلاً عن ميسون المصري أخت ماهينور

العاهرة كانت زيارتنا ماهي، الوضع بقي له 3 أسابيع مزمري جداً، معظم الإعاشة ما يقبضت يتدخل ويقبول لنا يشترتوا من «الكاتنين» عشان ما فيش مكان للتخزين، والخبوط بقت ممنوعة نهائي لكل اللي مش مكتوبين تصنيع (كل السياسي ما لهمش تصنيع). يعني مش كفاية السجن ما بينكفلش بدوره في تقديم تعيين آدمي للسجنات، لا كما من مضيق علىعاشمة، وطبعاً المشتريات غالية في الكاتنين، وفي ستات ما بتقدرش تشتري. إصلاحات - العدد في أوضة ماهي وصل لـ 27 مسجونة، في أوضة 6x5 متر، وفي أوض تانية العدد كسر فيها التلاتين مسجونة، يعني حرقياً الستات نائمة فوق بعضها.

ماهي طبعاً ما سكنتش واشتكت للمأمور، فكان رده استنوا 15-10 يوم لحد ما نحاول نحل مشكلة المياه. السادة أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان اللي بيشتكون من تعميم السجون حوالين المعلومات، أدنيا بنتسكتي أهوه.. لا أسكت الله لكم حساً.

من صفحة الحرية ل ماهينور - Free Mahienour (فايسبوك)

ما يشغل بال الرئيس اليمني

فارع السلمي وسماء الهمداني يحتلان بال هادي أكثر من كل قضايا اليمن، ولذلك يرسل وزير خارجيته رياض ياسين ليطالب من السلطات البحرينية «طرده» فارع من المنامة ومنع سماء من دخولها، وكان هذا ما حدث! فارع وسماء كانا ضيفين على «منتدى حوار المنامة» ومحدثين فيه، وهذا المنتدى من الفعاليات الإقليمية المهمة للحديث في التحديات الأمنية الخاصة بالمنطقة.

السؤال الأساسي: لماذا يشغل هادي تفكيره بهذين الاثنين؟ فارع الذي يشغل موقع رئيس «مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية» والباحث الزائر في مركز كارنجي هو من أهم الأصوات اليمنية باللغة الانكليزية، متحدث أساسي في القنوات الإخبارية الدولية وكاتب في صحف مهمة منها الغارديان والنيويورك تايمز وغيرها، علاوة على عدد من الدوريات العربية المهمة، وهو ذو موقف نقدي مهم من سلوك هادي ودولته، خصوصاً في هذه المرحلة العاصفة في تاريخ اليمن، ومؤخراً كتب مقالة مهمة في «السياسي العربي» عن صفقات هادي السرية مع الحوثيين قبيل إطاحة الأخيرين له.

سماء من ناحيتها صوت يمني مهم أيضاً بالانكليزية، وهي ضيف أساسي ومحدثة دائمة في شبكات التلفزة الأميركية والدولية المختلفة، علاوة على كونها زميلة وباحثة مشاركة أيضاً في مركز صنعاء. لكل ذلك، ولكون هادي مشغولاً بحماية صورته أمام الخارج وليس أمام اليمنيين، قام بما قام به تجاه هذين الاثنين المزعجين له!

من صفحة Maged Almahajji (فايسبوك)

1.1 مليون نازح داخلياً في الصومال وفق تقرير صادر عن مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة. وبين النازحين 100 ألف طردوا من أماكن إقامتهم بالقوة نتيجة ازدهار قطاع العقارات فيها.

ألف مبروك

مريم عبدالعزيز/ مصر



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»

- في الإسكندرية .. التدهور العمراني يُقتل - أمنية خليل
- سفر بلا عودة: بيان قيد عائلي لأسرة سورية مسيحية - موسى بيطار
- فيضانات تيندوف تعيد قضية الصحراء للواجهة - أحمد ولد جدو
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir